

تونس، في 3 مارس 2005

مذكرة

عدد لسنة 2005

الموضوع : حول مزيد احکام التصرف في السيارات الادارية ونفقات المحروقات.

المراجع : المنشور عدد 6 المؤرخ في 15 جانفي 2005.
المنشور عدد 11 المؤرخ في 15 فيفري 2005

المصاحب : بطاقة (2)

--*

وبعد، في إطار مزيد احکام التصرف في السيارات الادارية ونفقات المحروقات، وعملا بالاحکام الترتيبية الجديدة الصادرة بالامر عدد 11 لسنة 2005 المؤرخ في 10 جانفي 2005 المنقح والتمم للامر عدد 189 لسنة 1988 المؤرخ في 10 فيفري 1988 والمتصل باستعمال سيارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية، فإنه يجدر التذكير بالعمل على حسن تطبيق الاجراءات الواردة بمنشورى السيد الوزير الاول عدد 6 المؤرخ في 10 جانفي 2005 وعدد 11 المؤرخ في 15 فيفري 2005.

وتلخص هذه الاجراءات خاصة في مايلي :

1/ بالنسبة الى السيارات التي يتم استعمالها ل حاجيات المصلحة :

- يتواصل العمل باصدار اذون المأموريات ومسك دفتر السيارة وفق نفس الشروط التي نص عليها المنشور عدد 15 بتاريخ 30 مارس 1993 عند كل استعمال لهذا الصنف من السيارات والذي يجب أن يكون في حدود حاجيات المصلحة دون سواها. و لضمان حسن استغلال هذه الوسائل والضغط على نفقات المحروقات، فإن كل المصالح المعنية بالتصرف فيها مدعوة لارساء نظام مراقبة داخلي وذلك لمقارنة كميات المحروقات المستهلكة والمسافات المقطوعة حسب العداد ومدى ملاءمتها للمعطيات المدرجة بأذون المأموريات.

- هذا، ويتعين مستقبلا موافاة مراقب المصارييف العمومية بجدول، شهرية خاصة بسيارات المصلحة حسب المثال المصاحب (الملحق عدد 1)

- وتعتبر مخالفة تطبيق هذه الاجراءات (الاستهلاك المشط وغير المبرر او تعطيل عداد السيارة بهدف التضليل) خطأ يجب مأخذة العون تأدبيا في شأنه.

2/ بالنسبة الى سيارات المصلحة المرخص في استعمالها بصفة ثانوية لأغراض شخصية :

يتم حاليا الترخيص في استعمال سيارات المصلحة بصفة ثانوية لأغراض شخصية بمقتضى مقرر من طرف الوزير او من طرف المدير العام بالنسبة للمؤسسات العمومية للصحة في نطاق أحكام الفصل التاسع (9) جديد من الامر عدد 189 لسنة 1988 المذكور أعلاه .

و بعد اتمام هذا الفصل ضمن الامر عدد 11 لسنة 2005 المؤرخ في 10 جانفي 2005 بالفصل 9 مكرر وثالثا ورابعا، وقصد الحصول على ترخيص في استعمال سيارة مصلحة بصفة ثانوية لغايات شخصية، فإنه يتعين، مستقبلا، اعتماد الاجراء الجديد من قبل المصالح التابعة للوزارة وجميع الهياكل الاستشفائية والصحية والمتمنى في :

- إعداد تقرير معلم بخصوص كل ترخيص لاستعمال سيارة مصلحة لغايات شخصية وفق الانموذج المصاحب (الملحق عدد 2) و عرضه على رأي مراقب المصاريف العمومية او مراقب الدولة عند الاقتضاء قبل احالته الى مصلحة العتاد بالادارة المركزية لاتخاذ القرار في شأنه ؛

- عرض مقرر الترخيص بعد امضائه من قبل الوزير على تأشيرة مراقب المصاريف العمومية او مراقب الدولة قبل دخوله حيز التنفيذ و إرجاع نسخة منه إلى مصلحة العتاد بالادارة المركزية.

هذا، و يتعين المبادرة باختصار الترخيص المعتمدة حاليا في هذا الاطار الى نفس الاجراءات السالفة الذكر وذلك في اجل لا يتعدى موافق شهر ابريل 2005 .

3/ بالنسبة الى كميات الوقود المسندة للإطارات التي لا تتمتع بسيارات ادارية :

نص المنشور عدد 21 بتاريخ 4 مارس 1988 على انه يجب على الاطارات المنتفعه بكمية من الوقود بقدر 200 لتر شهريا بعنوان سياراتهم الشخصية والتي هي على ملكهم أو ملك قرينهن اثبات هذه الملكية بأصل البطاقة الرمادية. وقصد تمكينهم من مواصلة الانتفاع بهذا الامتياز فإنه يتعين مطالبتهم بالاستظهار بأصل البطاقة الرمادية للسيارة في بداية كل سنة ادارية .

و يخص هذا الاجراء الاطارات المنتفعه بكمية من الوقود في نطاق احكام الفصل الثالث والفرقة الثالثة من الفصل الرابع والفصل السابع من الامر عدد 189 لسنة 1988 او احكام الفصل الثاني جديد من الامر عدد 988 لسنة 1988 المتعلق بالخطط الوظيفية للساك الطبي والموازي له بالمؤسسات الاستشفائية والصحية التابعة لوزارة الصحة العمومية .

4/ بالنسبة إلى مقطوعات الوقود:

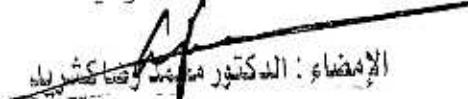
و بخصوص مقطوعات الوقود و في انتظار أن تتم الوزارة الإدارات الجهوية و المؤسسات التابعة لها بالتطبيقة الجديدة والخاصة بالطباعة الآلية ، فإنه يجب استعمال طريقة الطباعة الآلية عوضا عن الطريقة اليدوية للتنصيص على رقم السيارة المعنية بهذه المقطوعات والحرص على الاستظهار بها لدى محطات بيع الوقود قبل التزود، ويشمل هذا الاجراء سيارات المصلحة و السيارات التي يتم استعمالها لأغراض شخصية و السيارات الوظيفية والسيارات الشخصية والتي يتمتع أصحابها بهذا الامتياز .

و نظرا لأهمية هذا الموضوع، و حرصا على إحكام التصرف في السيارات الإدارية و نفقات المحروقات، الرجاء إيلاء ما ورد بهذا المنشور العناية اللازمة و إصدار التعليمات لمصالحكم المختصة لاتخاذ التدابير الضرورية قصد تنفيذه.

و السلام.

وزير الصحة العمومية

وزير الصحة العمومية



الإمضاء : الدكتور [Signature]

المرسل إليهم للإعلام و التنفيذ :

السادة و السيدات :

- أعضاء الديوان
- المديرين العامين و المديرين بالإدارة المركزية
- المديرين الجهويين للصحة العمومية
- المديرين العامين للمؤسسات العمومية للصحة
- مدير المستشفيات و المعاهد و المراكز ومدارس علوم التمريض
- المدير العام للوكالة الوطنية للمراقبة الصحية و البيئية المنتجات
- المدير العام لمركز الإعلامية لوزارة الصحة العمومية
- المديرة العامة للديوان الوطني للأسرة والعمان البشري
- الرئيس المدير العام للصيدلية المركزية التونسية
- الرئيس المدير العام للشركة التونسية للصناعات الصيدلية

ملحق عدد ۱

كشف شهري في استهلاك الوقود *

الشهر السنة

..... رقم العربة :

نوع الوقود : قوة المركب :

$$\text{معدل الاستهلاك} = \frac{\text{كمية الوقود} \times 100}{\text{عدد الكيلومترات}}$$

تهدید معلل

للترخيص في استعمال سيارة مصلحة بصفة تابعية لأنراض مدنية

1. تعريف المستفيد	2. تعريف السيارة المقترن إسنادها
الاسم واللقب :	الرقم المنجمي :
الرتبة :	النوع :
الخطبة الوظيفية :	القوة الجبائية :
مركز العمل :	تاريخ أول إذن بالجولان :
مقر الإقامة :	نوع الوقود :
	حالة السيارة :
	مقدار الاستهلاك في 100 كم :

3. تعليل تعذر إنجاز التقلبات الإدارية بواسطة سيارات المصلحة دون اللجوء إلى صيغة سيارات المصلحة المستعملة ثانويًا لأغراض شخصية :

4. المسافات الواجب قطعها والتي تفرضها ضرورة العمل ونواتها :

مجموع الكيلومترات المقطوعة في الشهر لكل تنقل = 4 (3 x 2)	توافر المسافة المقطوعة في الشهر (3)	المسافات الواجب قطعها بحساب الكلم (2)	موضوع التنقل لضرورة العمل (1)

5. كمية الوقود المقترحة شهرياً : 6. مدة الترخيص المقترحة :

7. تحليل كمية الوقود المقترحة :

.....

.....

وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَاتُ

مسودع حاصل محمدی : تاریخ عمومی اماکن اخیری لذکر

امضياء و ختم أمير الصحف - أسماء لأمير الصحف - اتفاق

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.mca.gov.sa

.....

.....
.....

الإمضاء والختام

كتابات من المصحف العثماني

قرار وزير الصحة العمومية